قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل(GTZ)

" من خلال تحليل نتائج دراسة الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية"[*]

أ. مصطفي الصغير التريكي
كلية الاقتصاد –العجيلات
جامعة الزاوية

أ. أحمد محمد النقراط
كلية الاقتصاد
جامعة الزيتونة

ملخص البحث:

تعد الحاجة إلى تكوين كوادر بشرية منتجة تمكنها من دعم دورهـــا فـــي عمليـــة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد أهم وأبرز التحديات، التي تواجه الدول عامة والـــدول

[*] بحث قدم في المؤتمر الوطني للتعليم تحت شعار التعليم بين تحديات الواقع وروئ التطوير ، طرابلس ، في الفترة من 15-2012/09/17م.

النامية علي وجه الخصوص.

أن إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة يحتاج الي مؤسسات تعليمية متخصصة ومتنوعة ذات إمكانيات عالية وفي ذات الوقت تراعي حاجات ومتطلبات سوق العمل، فالعلاقة بين مخرجات التعليم وحاجيات سوق العمل من أهم المحددات التي تؤثر في التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية ومنها ليبيا حيث يلاحظ التناقض بين احتياجات سوق العمل ومتطلباته وبين الجزء الكبير من خريجي المؤسسات التعليمية وبالذات خريجي التعليم الثانوي والجامعي.

تأتي هذه الورقة لتلقي الضوء علي نتائج دراسة أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل التي قامت بها المؤسسة الألمانية (GTZ) بالتعاون مع وزارة التعليم سابقاً وذلك من خلال استقراء النتائج التي توصلت إليها، وتحديد انعكاساتها علي متطلبات سوق العمل الليبي.

من خلال تحليل أراء عدد من المدراء العاملين ومدراء شؤون الموظفين للشركات والمؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية، بخصوص العلاقة بين خريجي مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي من ناحية ومتطلبات سوق العمل من ناحية الأخرى للوصول إلي الهدف الأسمى وهو تجويد مخرجات التعليم الثانوي والجامعي ليلبي تلك المتطلبات.

مقدمة :

تعد التنمية عموماً هدفاً لتطوير التعليم ووسيلة لهدا التطوير بما تقدم له من موارد متنوعة حيث لاينظر إلي التعليم باعتباره سبيلا للتنمية البشرية فحسب، وإنما باعتباره أداة للتنمية أيضا وركيزة من ركائز الإنتاج،فهو مسؤول في ضوء سياساته

العملية وإستراتيجيته التربوية علي تخريج كوادر بشرية بنوعيات محددة ومهارات متنوعة ليكونوا أكثر قدرة علي تنمية ماحولهم (خاطر،2002)

فوجود موارد أكبر ومعدلات قيد أعلي لا تكفي وحدها، فجودة مخرجات التعليم في كل مراحله وارتباطه بالطلب علي المهارات تعد متطلبات ضرورية للتمكين من التقنية والتطور، فالتعليم الجيد يخلق أفراد يمتلكون مهارات عالية، يجنون ثمارها من خلال أجور أعلي وحياة أفضل، ولكن يبقي أيضاً في الأساس خلق القدرات الوطنية الإبداعية المواءمة لحاجات الدولة وسوق العمل مطلبا مجتمعياً.

تعتبر الحاجة لإعادة هيكلة التعليم والتدريب في المراحل الثانوية والجامعية من الأولويات الرئيسة لتطوير المجتمع وتأهيله وزيادة الإنتاجية ومعدلات النمو فيه، حيث يتم وضع الخطط لدعم التعليم والتدريب وتطوير بنيته وتحسين نوعيته وتشجيع البحث العلمي وزيادة الإنفاق عليه حتي يتسني توظيف مخرجات التعليم وتطويرها في قطاعات التنمية المختلفة وبخاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية (الشريف،2006).

فادا كانت مهمة التعليم هي أعداد قوي بشرية ذات مواهب وقدرات عالية، وبتخصصات متنوعة وقادرة علي احتلال مواقع متقدمة متميزة في النشاط الاقتصادي، فأن مهمة سوق العمل تكمن في قدرته علي استيعاب تلك القوي البشرية وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها، وتعظيم الاستفادة المستهدفة ليحقق الزيادة في الإنتاج والدخل والرفاهة (الماقوري،2005).

أن إعداد الدراسات والبحوث بخصوص تطور التعليم الثانوي والجامعي وتجويد مخرجاته ذو أهمية قصوى في الدور الذي ستلعبه تلك المخرجات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث دراسة الإبعاد والانعكاسات لتلك المخرجات وعلاقتها بسوق العمل،وتحديد العوائق التي يمكن إن تعيق من فاعلية تلك المخرجات بقصد التوصل إلي رؤية عميقة لتحسين وتطوير هده البرامج وربطها بجهود التنمية وتسخير الإمكانيات المادية والبشرية حتى يتسني لنا تطوير الإنتاجية وزيادة معدلات التنافسية للسلع والمنتجات الليبية.

ولأهمية الموضوع تأتي هده الورقة البحثية في محاولة لإلقاء الضوء علي نتائج دراسة أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل(GTZ) من خلال تحليل نتائج دراسة الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية التي جاءت ضمن مشروع التعاون الفني المبرم بين وزارة التعليم سابقا والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) بشأن تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي في ليبيا.

من هنا جاءت هذه الورقة البحثية والتي تتناول الآتي:

أولا: أهمية الدراسة.

ثانيا: أهداف الدراسة.

ثالثا: متطلبات الدراسة.

رابعا: قراءة في نتائج الدراسة" النتائج".

خامسا: مقترحات وحلول " توصيات".

أولا–أهمية الدراسة :

تعتبر العلاقة بين التعليم وسوق العمل من أهم المشكلات الخطيرة التي تواجه الدول النامية عموما وليبيا علي وجه الخصوص وهي مشكلة من المنتظر أن تزداد حدة في المستقبل مالم تتخد الإجراءات الكفيلة لمعالجتها، لذا فأن دراسة العلاقة بين مخرجات

التعليم في ليبيا ومتطلبات سوق العمل ذات أهمية قصوى ولهذا تتمثل أهمية الورقة في الآتي:

1. محاولة الوقوف علي نتائج دراسة أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل (GTZ) وما يمكن أن تسهم به في تطوير التعليم الثانوي والجامعي وتطوير مخرجاته.
2. التعرف علي أراء مدراء الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية، وماهو الدور الذي يمكن ان تلعبه الشركات للمشاركة في تطوير المخرجات التعليمية؟
3. محاولة التعرف علي ما يوفره قطاع التعليم والتدريب من إمكانيات وبرامج ورؤي لإعداد مخرجات تتوافق وسوق العمل.
4. محاولة الوصول إلي مقارنة بين واقع خريجي مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي واحتياجات سوق العمل
5. تحديد بعض الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون وصول مخرجات التعليم إلي المستوي المطلوب في سوق العمل
6. التوصل إلي بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تجويد مخرجات قطاع التعليم الثانوي والجامعي.

ثانيا- هدف الدراسة :

انطلاقا من أهمية التعليم الثانوي والجامعي وباعتبار مخرجاته غاية من غايات التنمية ووسيلة لها، جاء مشروع التعاون الفني المبرم بين أمانة التعليم سابقا والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) بشأن تحسين جودة العليم الأساسي والثانوي بليبيا والذي

تضمن دراسات عديدة من ضمنها دراسة حول احتياجات سوق العمل ومتطلباته من خريجي المؤسسات التعليمية وتقييم أدائها، وعليه يمكن صياغة الأهداف التالية:

1. محاولة تقييم أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية وربط التقييم مع متطلبات سوق العمل
2. تحسين جودة التعليم الثانوي والجامعي ومخرجاته ومعرفة المعايير المطلوبة من قبل أدوات سوق العمل
3. المساهمة في الدفع باتجاه ربط المقررات والمناهج الدراسية والخطط التدريبية بمتطلبات سوق العمل
4. الوصول إلي بعض المقترحات والرؤى التي تمكن خريجي مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي من المنافسة في أسواق العمل وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل

ثالثا– متطلبات الدراسة:

قامت المؤسسة الألمانية (GTZ) بمجموعة من الزيارات وورش العمل في مدن متعددة من ليبيا للوصول إلي تقييم أداء خريجي المؤسسات التعليمية وفي أطار دلك استعانت بالمتطلبات التالية :

1. أدوات الدراسة :

استخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات لجمع البيانات أهمها:

أ. الاستبيان.

ب. المقابلة .

ج. الملاحظة .

2. مجتمع الدراسة :

مجموعة من الأشخاص تم التواصل معهم من خلال الآتي:

أ. ورش العمل .

ب.المقابلات .

ج. الزيارات الميدانية .

3. عينة الدراسة :

بلغ العدد الإجمالي لعينة الدراسة (116) شخص أجابوا علي الاستبيان (78) يمثلون مدراء عامين لمجموعة من الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية، والباقي وعدده (38) يمثلون مدراء الشؤون الإدارية والموارد البشرية لمجموعة من الشركات الوطنية والأجنبية الخاصة .

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة علي مجتمع دراسي محدد بمدن طرابلس- بنغازي- مصراتة- سبها.

4. تحليل الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي أسلوب التكرار والنسب المئوية وعرض نتائج كل فقرة من الفقرات المحددة في الاستبيان.

5. نوعية وطبيعة الاستبيان:

اعتمدت الدراسة على نوعين من الاستبيانات الأول يتعلق بمدراء الشركات والثاني استهدفت مدراء شؤون الموظفين والموارد البشرية.

رابعا: قراءة في نتائج الدراسة" الاستنتاجات"

من خلال هده الدراسة حول تقييم أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية أمكن التوصل إلي مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

نتائج استبيان مدراء الشركات والمؤسسات :

1. قسم الاستبيان إلي أربع أجزاء رئيسة هي :

أ.معلومات عن الشركة

ب. تطور الاقتصاد الليبي

ج. وضع القوي البشرية حاليا والاحتياجات المستقبلية للشركة

د. التعاون بين جهات العمل والمؤسسات التعليمية

حيث بلغ عدد الأسئلة الموجودة في الاستبيان 59 سؤالاً مقسمة ضمن الأجزاء الرئيسة بالاستبيان

2. عدد المؤسسات التي تم زيارتها (78) مؤسسة يمثلها في إجابة الاستبيانات عدد(78) يمثلون المدراء العامين لهده الشركات والمؤسسات وكان محل إقامة هده المؤسسات علي التوالي : مدينة طرابلس بعدد(46) مؤسسة وبنسبة 59% من العدد الإجمالي تليها بنغازي بعدد (18) مؤسسة وبنسبة 23.1% ثم مصراتة بعدد(11) مؤسسة وأخيرا مدينة سبها بعدد (3) مؤسسات.
3. تشير النتائج الخاصة بالدراسة إلي أتفاق الجزء الأكبر من مدراء الشركات والمؤسسات علي أن الصعوبات الرئيسة التي تواجهها مؤسساتهم هي النقص في القوي العاملة المؤهلة والتي تمثل لب المشكلة بين مخرجات المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية ومتطلبات سوق العمل والذي يعني البحث في أصل المشكلة

وهي أن المؤسسات التعليمية في ليبيا تحتاج إلي إستراتيجية واضحة المعالم تتعلق بتوفير المتطلبات الرئيسة لسوق العمل مبنية علي مناهج وبرامج تدريبية تخدم هده القضية.

4. تشير رؤية مدراء الشركات بخصوص تطور الاقتصاد الليبي أن نسبة 82.1% أشاروا إلي أن الاقتصاد الليبي يتجه نحو النمو حتي الفترة 2015 وهدا أمر منطقي إلي حد ما لأنه يعتمد علي سلعة رئيسة هي سلعة النفط والغاز حيث يشار إليه علي أنه اقتصاد ريعي ولكن مما تجدر اليه الإشارة إليه أنه في المدي الطويل فأن الاقتصاد سيحتاج الي الأيدي العاملة الماهرة المبنية علي مخرجات قطاعات التعليم ذات الكفاءة العالية حتى يستمر في النمو
5. بملاحظة الجزء الخاص بتطور الاقتصاد الليبي بشان أكثر القطاعات أهمية نجد ان قطاعي الصناعة والزراعة هم الأقل أهمية في الاقتصاد الليبي و برؤية بسيطة إلي أدبيات التنمية الاقتصادية نجد أنه في الدول المتقدمة دات الكفاءات والمهارات العالية يتصدر قطاع الصناعة المراتب الأولى مما لايدع مجالا للشك بوجود خلٌ في الكفاءات والمهارات التي تمثلها مخرجات التعليم الثانوي والجامعي حيث انخفاض التنافسية في الاقتصاد الليبي وزيادة اعتماده علي الاستيراد وعلى العمالة الأجنبية في القطاعات الأخرى خاصة قطاعات البناء والتشيد. الدي يتطلب مهارات متخصصة.
6. فيما يتعلق بمهارات القوى البشرية الحالية ومستقبلها حيث الكفاءات الرئيسة والتي تحتاجها المؤسسات المتمثلة في :
   أ. الكفاءات المهنية

ب. الكفاءات الاجتماعية

ج. الكفاءات المنهجية

د. كفاءات الريادة الإدارية

يتبين أن عبارة (غير كفؤ) كانت الإجابة الأكبر لأغلب أفراد العينة إضافة الي وجود فروق هامة تميز العمالة الأجنبية عن العمالة الوطنية بخصوص المهارات والقدرات السابقة مع وجود نقص في إجادة اللغات الأجنبية وتقنية والمعلومات لدي خريجي قطاع التعليم والتدريب في ليبيا كل ذلك يؤكد على وجود خلل كبير في مخرجات هدا القطاع الحساس وبالتالي يحتاج إلي آلية واضحة تخفف من هذه السلبيات لدي مخرجات قطاع التعليم الثانوي والجامعي ودلك بتحديد موضع الخلل والبحث عن الحلول اللازمة والضرورية

7. توضح نتائج الدراسة أن السبب الرئيس لتزايد معدلات البطالة لخريجي مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي في وقت تتوافد فيه العمالة الأجنبية للعمل في ليبيا يرجع للأسباب التالية:

أ.عدم أجادة اللغات الأجنبية وتقنيات الحاسوب .

ب. عدم الاهتمام بالتعليم الفني والمهني من حيث المناهج والبرامج التدريبية التي يحتاجها سوق العمل .

ج. تأثير العوامل الاجتماعية في تحديد الوظيفة حيث يبحث جزء كبير من خريجي هده المؤسسات التعليمية علي وظيفة ذات شروط معينة ويبتعدون عن الأعمال ذات المهارات والكفاءات.

د. النقص في المهارات والكفاءات التي يتطلب الحصول علي عمل في أحدى الشركات والمؤسسات الوطنية والاجنبية.

ه. عدم وجود سياسات واضحة تربط بين مخرجات التعليم من جهة واحتياجات سوق العمل التي تتمثل في البيئة التعليمية وما تشمله من المناهج التعليمية والطرق التدريسية وتطوير المهارات واللغات الاجنبية داخل المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية.

نتائج استبيان مدراء شؤون الموظفين والموارد البشرية :

1. قسم الاستبيان إلي أربعة أجزاء رئيسة هي

أ.معلومات عن الشركة / المؤسسة

ب. وضع الموارد البشرية واحتياجاتها المستقبلية

ج. تقييم كفاءات الخريجين من المؤسسات التعليمية

د. التعاون بين الشركات والمؤسسات التعليمية

حيث بلغ عدد الأسئلة الموجودة بالاستبيان (63) سؤالاً مقسمة ضمن الأجزاء الرئيسة بالاستبيان.

2. بلغ عدد المؤسسات التي تم زيارتها (38) مؤسسة يمثلها في إجابة الاستبيانات عدد (38) شخص يمثلون مدراء الشؤون الإدارية والموارد البشرية لهده الشركات وهي علي التوالي(22) مؤسسة بمدينة طرابلس وبنسبة 57.9% من حجم العينة تليها مدينة بنغازي بعدد(8) مؤسسات ثم مدينة مصراتة بعدد(5) مؤسسات وأخيرا مدينة سبها بعدد (3) مؤسسات، يلاحظ أن الدراسة أجريت على المدن الرئيسة الأربعة في ليبيا والتي تتواجد فيها فرص العمل أكثر من غيرها.

3. بشأن نوعية الموارد البشرية في هذه المؤسسات ومستوياتها التعليمية فقد تباينت من خريجي الجامعات الي خريجي المراكز المهنية المتوسطة والمدارس الثانوية وخريجي المراكز المهنية العليا كذلك خريجي المدارس الثانوية وبنسب متقاربة
4. يري جزء كبير من أفراد العينة بخصوص العلاقة بين متطلبات العمل وتقيمهم لأهمية المهارات والكفاءات لغرض نمو مؤسساتهم فإن عبارة (مهم جدا) هي الإجابة الأغلب مما يعني أن الأشخاص ذوي المهارات والكفاءات العالية هم المرغوبون للحصول على فرص العمل وان إي مخرجات لاتمتلك هذه المهارات والكفاءات فإن أمكانية حصولها على عمل تبقى محدودة مقارنة بالآخرين
5. من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات والشركات لتنمية العمالة الليبية هي نقص العمالة الليبية المؤهلة وبنسبة 76.3% وهي نسبة مرتفعة تبين ضعف مخرجات مؤسسات التعليم في ليبيا فيما يتعلق بالمهارات والكفاءات التي يتطلبها سوق العمل الذي يتطلب أن تكون العمالة المطلوبة ذات خبرة في مجال تخصصها وذات كفاءة عالية
6. فيما يتعلق بكفاءات ومهارات الخريجين الليبيين يرى أفراد العينة ان خريجي الجامعات هم الأفضل يليهم خرجي المراكز المهنية العليا مما يبين النقص في مهارات وكفاءات خريجي المراكز المهنية المتوسطة وخريجي المدارس الثانوية
7. تؤكد نتائج الدراسة علي وجود فروق بين أداء وسلوكيات العمالة الليبية وغير الليبية وبعبارة "نعم" وبنسبة 71.1% في حين عبارة "لا" كانت هي الغالبة بخصوص التعاون بين المؤسسات التعليمية والشركات بشأن المواضيع الرئيسة ذات العلاقة بمخرجات التعليم والتي تتمثل في الآتي:

أ.المناهج الموجه نحو سوق العمل

ب. فرص التدريب العلمي للمعلمين وأساتذة الجامعات

ج. دعم المؤسسات التعليمية بالموارد المالية والمعدات

د. وجود حوار بين رجال الأعمال والمؤسسات التعليمية والذي يبين حقيقة أن فرص التعاون غير موجود.

سادسا : " مقترحات وحلول"

يعد التعليم الثانوي والجامعي الجيد ذا أهمية كبيرة في مراحل نمو الدولة حيث الارتقاء بجودة التعليم ورفع كفاءة المخرجات من هذا القطاع ليضمن لهولاء الخريجين فرص عمل جيدة بسوق العمل ويحقق التوازن ويقلل الفجوة القائمة بين مخرجات مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي المؤهلة واحتياجات سوق العمل، فإعداد كوادر مؤهلة قادرة علي العمل والعطاء يجب أن يكون هدفاً إستراتيجياً واضح المعالم لتطوير وتحديث قطاع التعليم الثانوي والجامعي في ليبيا.

عليه من خلال ما ورد من عرض وتحليل لأراء المدراء العاملين ومدراء شؤون الموظفين للشركات والمؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية بخصوص العلاقة بين خريجي مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي وعلاقتها بسوق العمل ومتطلباته فإنه يقترح بعض التوصيات التي يعتبر تحقيقها مطلباً ضرورياً وملحاً لتجويد مخرجات المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية لتلبي متطلبات سوق العمل وترقى بمسار التنمية في ليبيا وتوفير فرص العمل وتزيد الإنتاجية. وتتمثل توصيات والحلول فيما يلي:

1. ضرورة الربط الكامل بين السياسات الاقتصادية ومخرجات التعليم والتدريب بكل مستوياته من جهة ومتطلبات القطاعات الإنتاجية والخدمية والشركات الوطنية

والأجنبية العاملة في ليبيا من القوي العاملة وهذا يعني أن اعتبار بناء رأس المال البشري جيد النوعية وذوي المهارات والكفاءات العالية هو تحدي المستقبل في ليبيا

2. تحديد إستراتيجية واضحة المعالم والآليات التي تتضمن القيام ببرنامج عمل لتطوير التعليم عموما والتعليم الثانوي والجامعي بوجه خاص في الآتي:
   أ. تطويرا لمناهج
   ب. نوعية أعضاء هيئة التدريس
   ج. وسائل التعليم المصاحبة
   د. البني التحتية للمؤسسات التعليمية
3. إصلاح وتطوير الإدارة التعليمية بكل مستوياتها ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب لان الإدارة أساس نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. استحداث نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل من خلال القيام بالآتي:
   أ.توجيه المناهج الدراسية نحو متطلبات سوق العمل.
   ب. تعليم أكثر وأفضل للغات الأجنبية وتقنيات الحاسوب .
   ج. تحسين طرق التدريس للمعلمين وتكيفها نحو متطلبات سوق العمل .
   د. توفير المعامل والمكتبات ومستلزمات الحاسب الآلي وتوجيه الخريجين وتعليمهم العمل الجماعي والتفاعلي .
   ه. أيجاد السلوك الملائم وتوجيه البيئة الاجتماعية لتحسين مواقفها من العمل والإنتاج.

و. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مضمار التنمية البشرية بخصوص تحسين جودة القوي العاملة الوطنية ومخرجات التعليم في ليبيا بما يحقق الاستفادة المثلى ووضع آلية واضحة ومحددة بخصوص جمع البيانات بصورة متكاملة عن مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل يمكن الاستفادة منها في توجيه هده المخرجات إلي سوق العمل

5. الحد من تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية السلبية السائدة بخصوص النظر إلى الوظائف وخلق ثقافة جديدة بخصوص فرص العمل تؤدي إلي توجيه الإفراد إلى العمل بكل المهن والوظائف التي تخدم المجتمع وتضمن حياة كريمة
6. استحداث نظام تعليمي يتضمن في مناهجه الدراسية دراسات في مهارات التواصل والاتصال والمهارات الإدارية أعداد التقارير – لغة الحوار مع الآخرين – مهارات الاطلاع والبحث المكتبي وغيرها من المهارات ذات العلاقة بسوق العمل .
7. العمل على زيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي وربط قطاع التعليم مع قطاعي الصناعة والزراعة والخدمات في ليبيا بما يسهم في زيادة القدرات التنافسية للمنتجات والخدمات في ليبيا.

مراجع البحث:

1. عزيمة سلامة خاطر– مخرجات التعليم والعملية التنموية – مجلة دراسات– المركز العالمي للدراسات – السنة الثالثة – العدد (11) طرابلس 2002.
2. هاجر أحمد الشريف – تطوير التعليم العالي في ليبيا وانعكاساته علي عملية التنمية البشرية – أكاديمية الدراسات العليا– رسالة ماجستير غير منشورة– 2006.

3. علي رمضان الماقوري – العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل (الواقع وإمكانيات التطوير)– مجلة الجامعي – النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي – طرابلس – العدد (9) ربيع 2005.
4. علي الحوات – اعداد وتأهيل الموارد البشرية و التنمية في إقليم طرابلس – مجلة الجامعي– العدد (10) – سبتمبر–2005.
5. دراسة تقيم أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل – مشروع التعاون المشترك بين المؤسسة الألمانية للتعاون الفني ووزارة التعليم سابقا – 2009.
6. ورشة عمل – بعنوان " تقييم متطلبات سوق العمل من خريجي المؤسسات التعليمية – المعهد العالي للتدريب (مجد العرب) طرابلس– 2009/5/23.
7. أحمد محمد النقراط – اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة أبعادها وانعكاساتها علي اقتصاديات الدولة النامية " حالة الدول العربية – أكاديمية الدراسات العليا –2007– رسالة ماجستير غير منشورة.